مخالفة الشواهد الشعرية للقاعدة النحوية
بين اللهجة والضرورة الشعرية

رضا رافع
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس / الجزائر
rafa.redha1979@gmail.com

تاريخ التسلم: 06/ 10/ 2019 تاريخ القبول: 01/ 12/ 2019

الملخص:

إنَّ المتتبِّع للتراث النحوي العربي يجد شواهدَ شعرية عديدة تعج بها كتب النحو العربي، ولكنْ قد تستوقفه بعض الشواهد التي خالف فيها أصحابها قواعد اللغة العربية الفصيحة، ولا شك أنَّ الكثير من هذه الشواهد الشعرية التي خرجت عن المألوف أغلبُها يعود إلى لهجة بعض القبائل العربية، أو إلى الضرورة الشعرية، وهذا المقال يهدف إلى إعطاء نماذج متنوعة عن هذه الشواهد التي خالفت القواعد النحوية، مع تبيين موقف النحاة منها.

الكلمات المفاتيح: شواهد الشعر - اللهجة - الضرورة - القاعدة النحوية.

Violation descitations poétiques de la règle grammaticale entre le dialecte et la nécessité poétique

Résumé:

Celui qui s'intéresse au patrimoine grammatical arabe trouve diverses citations poétiques dans les ouvrages de la grammaire arabe, mais il arrive qu'il soit interpelé par quelques citation dérogeant aux règles de la langue arabe classique. La majorité de ces multiples citation inhabituelles sont inhérentes au dialecte arabe de certaines tribus arabes au dues á une contrainte poétique. Le présent article a pour objectif de donner des modèles variés de ces citations ne se conformant pas aux règles grammaticales, tout en précisant la position des grammairiens par rapport à elles.

Mots clés: citation de la poésie - dialecte - contrainte - règles grammaticales.

The poetic quotations violation of the grammatical rule between the dialect and poetic necessity

Abstract:

The tracer of the Arabic grammatical heritage finds many poetic quotations abounding in the Arabic grammar books, but he may stop at some of the quotations in which authors violated the rules of the eloquent (classical) Arabic language. There is no doubt that many of these quotations, which went out of the ordinary, were mostly due to dialects of some Arab tribes or to the poetic necessity. This article intends to give different models of these quotations that violated the grammatical rules, together with showing the grammarians' attitude.

Keywords: Poetry quotations - dialect - necessity - grammatical rule.

مقدمة:

إن اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية تهدف إلى التواصل البشري، وهي تخضع لناموس التغيير الطبيعي والتطور التاريخي، ولاشك أنّ اللغة العربية قد خضعت شيئا ما في لهجاتها إلى بعض التغيير سواء أتعلق الأمر بلهجات أهل المدر أم الوبر، والثابت أن بعض اللهجات العربية الأولى قد غابت عنا أصولها الأولى، ولسنا نعرف منها إلا الشيء النَّزر، ورغم هذا التقصير إلّا أنّ هناك بعضَ الإشارات من النحاة قديما لبعض اللهجات العربية القديمة.

وحسبُك أنْ تقفَ عند سيبويه في الكتاب، أو السيوطي في همع الهوامع، أو ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب...لتتلمَّس هذه الإشارات اللهجية، إلا أنّ ما يلفت نظر الدارس أنّ هؤلاء النحاة أحيانا ينسبون اللَّهجة إلى قبائل معينة بلفظ صريحٍ، وأحيانا يكتفون بالقول إنّها لغة أو لغية دون الإشارة إلى اسم القبيلة العربية، لأنّ اهتمامهم كان منصبا على اللغة الفصيحة أكثر من اهتمامهم بجانب اللهجة، ويظهر ذلك في تناولهم للفصيح من مختلف المستويات: كمستوى علم التَّراكيب (Syntax)، أو علم النّحو العام (Ggrammaire)، أو علم الصّرف (Morphologie)، أوالصّوتيات (Phonétique)، أو الإعراب (Déclinaison).

ولكنّنا لا يمكن أن نتجاهل جهود بعضهم في احترامهم للّغة المسمُوعة والعودة إليها إذا التبس عليهم الأمر، فها هو عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يسأل أصحابه وهو على المنبر عن معنى التّخوف في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، [سورة النحل/ 47]، فسكتوا، فقام شيخ من هذيل، فقال هذه لغتنا، التَّخوف التَّنقص، فقال عمر: فهل تعرف العربُ ذلك في أشعارها؟ قال: نعم ، قال شاعرنا زهير [البسيط]:

تَخَوَّفَ الرّحْلُ مِنها تامِكا قَرِدًا كَما تَخوَّفَ عُودَ النَّبْعَة السَّفِنُ.

حتى أنّ ابن عباس(ت68هـ)- رضي الله عنه– قال: "إذا قرأتم شيئا من كتاب الله عزَّوجل ولم تعرفوه، فاطلبُوه في أشعار العرب، فإنّ الشّعر ديوانُ العرب" (فلفل، 2007، اللغة الشعرية عند النحاة، ص29.)، وهذا دليل على الحاجة الماسة للغات العرب ولهجاتها.

وهذه الورقة البحثية تسعى إلى فك الغموض حول الشواهد الشعرية التي خالف فيها أصحابها القاعدة النحوية، وهل هذه المخالفة تعود إلى لهجة عربية؟ أم تعود إلى الضرورة الشعرية؟ أم هما معا؟ وكيف تعامل النحاة مع هذه الشواهد؟

تمهيد

الملاحظ في تعامل النحاة مع اللهجات أمران:

الأول : هو الحكمُ على لهجات القبائل العربية بالقوة أو بالضعف، فهناك لغاتٌ ولهجاتٌ عالية فصيحة، وهناك أخرى تتقاصر عن الفصاحة، فسميَّت بلغة من لا يُلتفت إليه، أو لا يُتشاغل بالرواية عنه، فسيبويه مثلا حين يتحدث عن لغة الحجاز يصفها بالجودة والفصاحة كأن يقول: " ...والبيان في كل هذا عربي جيِّدٌ حجازي "(سيبويه، 1988، الكتاب، ج2، ص408.)، وقال مفاضلا بين اللهجات:هي لغة جيّدة" (نفسه، ج2، ص399.) وقال أيضا: (وبنو سُلَيم هم أناسٌ يُوثق بعربيتهم)

(نفسه، ج1، ص124.)، والشَّائع عندهم أنّ قريشا اشتهرت بالفصاحة لسلامة ألفاظها من الإبهام وسوء التأليف، قال ابن جني: (ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وتلتلة بهراء، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبّة) (ابن جني، 2012، سر صناعة الإعراب، ج1، ص241.) ، وقال أبو حاتم السجستاني: " لبني أسد في اللغة مناكيرُ لا يؤخذ بها " (غالب، 1989، لهجة قبيلة أسد، ص64.)، وبعضهم يصف بعض اللهجات بالضعف أو الخبث، فقد زعم يونس أنّ قوما من العرب يقولون: (أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ)...وهو قليل خبيث" (سيبويه، ج1 ، ص389.)، وأشار سيبويه إلى لغة قوم من ربيعة بقوله :" وهذه لغة رديئة" (نفسه، ج4، ص196.)، فهذه الأحكام الصادرة من النحاة تدل على قبولهم للهجات عربية معينة والتي لقبوها باللغة العليا، وأحيانا باللغة الجيدة ، وعلى النقيض منه كانت هناك لهجات استهجنها النحاة لبعدها عن الاستعمال العربي الأكثر شيوعا.

الثاني : تدوين بعض اللهجات ومناقشتها وربطها بعد ذلك بالشاذ، والشاذ عندهم يحفظ ولا يقاس عليه، فليس كلُّ شيء سُمع جُعِل قاعدة مطردةً يقاس عليها، وإنّما تكون القاعدة النّحوية عندهم في الكلام المسموع على الأكثر وإلّا الكثير وإلّا على القليل فالأقل، ليخلصوا إلى نتيجة حتمية وهي أنَّ الشاهد الشعري إنْ لم يكن موافقا للكثير الفصيح فإنّما يعود إلى الضرورة الشعرية، أو إلى لهجة عربية قليلة الاستعمال، وقد علّل ابن جني وجود القلة في الكلام العربي بقوله: (إنّ هذا القليل ربما كان في كلام العرب كثيرٌ يعضده، لكنّه ضاع مع ما ضاع من نثرهم وأشعارهم) (ابن جني، دس، الخصائص، ج1، ص386.)، ويفهم من تعليلات النحاة أنّ اللهجة المستعملة إنْ لم تكن موافقة للفصيح تأوّلوا لها تأويلات حتى تتناسب مع قواعد النحو العربي.

وقبل الولوج في كوامن هذا البحث، يجدر بنا الإشارة إلى اختلاف رؤية علماء العربية قديما للهجة والتي اقترنت عندهم باللغة وبين الضرورة الشعرية التي لا مندوحة للشاعر فيها، حتى أنّ المتتبع للهجات العربية القديمة واستعمالاتها يجد تداخلا بين المفهومين (اللهجة والضرورة)،

1- ما بين اللّهجة والضرورة :

إذا تمعنَّا في العلاقة بين اللهجة والضرورة في كتب النحو نجد أن كثيرا من الشواهد النحوية اختلف في معالجتها النحاة أهي لهجة؟ أم ضرورة؟، فما عدَّه بعضهم ضرورة حسِبه الآخرون لهجة، وقد أقرّ عبده الراجحي هذا التَّداخل في بعض الأبواب بقوله في بعض الضرائر الشعرية :(وأنت ترى في تناولهم لبعض الضرائر ترددهم بينها وبين اللهجة) (الراجحي، 1996، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص68.)، وقد سبقه الآلوسي في الإشارة إلى هذا الأمر بقوله: "موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة عند الجمهور، صرّح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال:

وَرُبَّمَا تُصَادِفُ الضَّرُوْرَةُ بَعْضَ لُغَاتِ العَرَبِ المَشْهُورَة " (الآلوسي، 1922، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص34.).

ولنقف عند بعض النماذج التي تتداخل فيها اللهجة مع الضرورة عند النحاة، وهذا على سبيل التمثيل لا الحصر؛ صرف الممنوع من الصرف فقد عدَّه بعض النحاة ضرورة شعريّة، وبعضهم أثبت

أنّه لهجة، قال عبه الراجحي: (أغلب الظَّن أن صرف الممنوع كان لهجةً من اللهجات على ما تنقله بعض الكتب) (الراجحي، اللهجات العربية ، ص225.)، هذا وقد نسب الدمياطي هذه اللهجة إلى بني أسد (الدمياطي، 1987، إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر، ج2، ص577.)، ومن نماذج المزج بين اللهجة والضرورة عند النحاة ما نجده في معاملتهم للاسم الموصول المحذوف النون كلفظي اللذا واللتا، فبعض النحاة يرى أنّها لغة بلحارث، وبعضهم يراها ضرورة شعرية، ومنه أيضا استعمال نون الوقاية في الشعر عده البغدادي ضرورة، وهو عند أبي حيان لهجة لغطفان (أبو حيان، 1993، تفسير البحر المحيط ، ج4، ص174.)، وأيًّا كان الأمر فإنّ الكثير من الشواهد النحوية التي خالفت القاعدة النحوية لا تخرج في مجملها كما أشرنا عن هذين الأمرين، ونشير هنا أنّ هذا البحث يخص الشواهد النحوية التي خرجت عن المألوف في القاعدة النحوية ولا يخص الشواهد المختلف في تأويلها كنصب المصدر بفعل محذوف، أو رفعه على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، أو إعمال ما في لغة الحجاز أو إهمالها في لغة تميم، فكلٌّ منها يقبله القياس، واللغة على اختلافها حجة مادامت تستند إلى قاعدة نحوية شائعة بإطرادٍ، لذا فإنّ هذه الدراسة ترتكز على الشواهد الشعرية التي تخرج عن هذا الشائع.

2. مخالفة الشواهد الشعرية للقاعدة النحوية بين اللهجة والضرورة الشعرية:

إنَّ المتأمل للشواهد النحوية الخارجة عن حدود الاستعمال يرى أنَّها لا تكاد تخرج عن اللهجة أو الضرورة الشعرية، سواءٌ أتعلق هذا الاستعمال بجانب حروف المعاني أم الأسماء أو التراكيب، وهناك نماذج عديدة منها:

1.2. أنْ النّاصبة:

لا تعمل (أنْ) النّاصبة مضمرة إلّا بعد حروف معينة كلام الجحود أو التعليل، فاء السببية، واو المعية... وحذفها مع غير هذه الأحرف شاذٌّ، كقول العرب: (خذِ اللّص قبل يأخذَك) (ثعلب، دس، مجالس ثعلب، ج2، ص317.)، فهي إذن علة شذوذ عند النحاة، والظاهر أنّ "أنْ" المصدرية قد تهمل وتوقف عن العمل عند بعض العرب مع توافر شروط إعمالها، وتلمَّس لها بعضُ النحاة تعليلا وذلك بحملها على أختها (ما) المصدرية، قال ابن النّاظم:(ومن العرب من يجيز إهمال غير المخففة ، حملا على ما المصدرية فيرفع الفعل بعدها، وذلك لأنّها تكون مع الفعل بعدها مصدرا منسبكا كما أنّ (ما) مع الفعل كذلك (ابن الناظم، 1998، شرح ألفية ابن مالك، ص198.)، وقد حُمِلت على ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ...﴾، [سورة البقرة 233]، برفع يتمُّ وهي قراءة مجاهد (ت103ه) (عبد العال سالم مكرم، 1988، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص177.)، ونظيره في الشّعر قول طرفة بن العبد في معلقته [الطويل]:

ألا أيُّهذا الزَّاجِريُّ أَحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هَل أنتَ مُخْلِدِي.

فهذا البيت قد رُوي بنصب الفعل "أحضرَ" على غير الأصل، كما روي برفعه وهو الأصل، هذا وقد يكون للرواة دخل في تغييره من الرفع إلى النصب، ومن شواهد هذا الباب أيضا قول شاعر آخر [البسيط]:

أنْ تقرآنِ عَلى أسْمَاءَ ويْحَكُمَا مِني السَّلامَ وألَّا تُشْعِرَا أحَدا.

فالشاعر أعمل أنْ المصدريَّة في عجز البيت وأهملها في صدره، وسأل ابن جني(ت392ه) أستاذَه أبا علي الفارسي(ت377ه) عن هذا البيت؛ فقال: هي مخفَّفة من الثّقيلة؛ كأنّه قال: إنّكما تقرآن، إلَّا أنّه خفّف من غير تعويض، والبصريون يرون أنّها (أنْ المصدرية) أُهملت حملا على "ما" أختها (المرادي، 1992، الجنى الداني في حروف المعاني، ص220.)، ومن مواضع إهمالها قول الشاعر [الطويل] :

إذَا مِتُّ فادفِنِّي إلى جَنبِ كَرمَة تُرَوّي عِظَامِي بعد المَمَات عُرُوقُها

ولا تدفنّني بالفَلاةِ فإنَّنِي أخَافُ إذَا مَا مِتُّ ألَّا أذُوْقُها .

والظاهر في هذا الباب أنّ بعضا من العرب قد لا تستعمل في شعرها المضارع منصوبا بأن ظاهرة، وما ورد من شواهد هذا النوع يعود إلى الضرورة الشعرية ففي قوله (أن تقرآن)، فلو نصب الفعل لحدث خلل في وزن بحر البسيط، أمَّا في قول الشاعر (ألَّا أذوقها) فالظاهر أنه يعود إلى لهجة عربية غابت عن كتب النحو جذورها الأولى.

2.2. عمل إذن:

الثابت أنّ إذن ناصبة بنفسها للفعل المضارع إذا توفرت فيها شروط النصب، خلافا للزّجاج (ت311ه) والفارسي، فالناصب عندهما أنْ مضمرة (أبو حيان ، 2001، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص107.)، وقد حُكي أنّ بعض العرب لا ينصب بها مطلقا ، قال المرادي: (وبعض العرب يلغي "إذن" مع استيفاء الشروط وهي لغيّة نادرة) (المرادي، الجنى الداني، ص363.) ، وقد زعم عيسى بن عمر أنّ ناسا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك في الجواب (سيبويه، ج3، ص16.)، فهم لا ينصبون بها حتى وإنْ تصدرت وكان الفعل مستقبلا)أبو حيان، 1985، النكت الحسان ، ص(.144، قال السيوطي: "وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب(ت291ه)، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرَّفع بعدها، قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، إلا أنَّها لغة نادرة جدّا؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل" (أبو حيان، همع الهوامع ، ج4، ص107.).

ويظهر مما سبق أن أبا حيان والسيوطي قد أثبتا هذه اللغة لبعض العرب إلا أنّهما لم يحدّدا اسم القبائل الناطقة بهذا الاستعمال.

3.2.الاسم الموصول:

هذا الباب يخص الأسماء الموصولة، فقد حذفت النون من الاسم الموصول (الذين = الذي)، والحجازيون يثبتون النون في هذه الصيغة؛ لأنّ أهل الحجاز أغلبهم من الحضر، والحضري يتأنق في ألفاظه ويؤديها كاملة تامّة (الجندي، 1983، اللهجة العربية في التراث، ج2، ص281.) ، ومن شواهد حذف نون (الذين) قول الحارث بن وعلة [الطويل]:

فإنْ ظفرَ القَومُ [الذي] أنتَ فِيهم فأبْوا بفضل من سناء ومن غنم.

والمعنى فإنْ ظفر القوم الذين (ثعلب، مجالس ثعلب، ج2، ص413.)، وقد ذهب الأخفش إلى أنّ (الذي) مشتركٌ بين المفرد والجمع (الأزهري، 2000، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص149.)، وقد عزي حذف النون من بعض الأسماء الموصولة (الذين واللذون واللتان واللذان) إلى لهجة بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة (العيني، 2005، المقاصد النحوية ، ج1، ص248.)، فيقولون: جاء اللذا قاما، والذي قاموا، والمراد: اللذان والذين، ونظير ما نحن فيه قد أثبتته مصادر النحو، ومنه قول الأخطل [الرجز]:

هُم [اللّذَا] لَو وَلَدَت تَمِيْم لَقِيْل : فَخْرٌ لَهم صمِيْم.

وقال الفرزدق [الكامل]:

أَبَنِيْ كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ [اللَّذَا] قتَلَا المُلُوْكَ وَفَكَّكا الأغْلَالا.

وقال أيضا [البسيط]:

حربٌ ومَرْوَانُ جدَّاكَ [اللّذا] لهُمَا مِنَ الرَّوابِي عظيمَاتُ الجَمَاهِيْرِ

ومن الأسماء الموصولة أيضا لفظ الذين، وهي مبنية على الفتح في الرفع والنصب والجر عند جمهور العرب، وبنو هذيل أو عقيل يعربونها إعراب جمع المذكر السالم (نفسه، ج1، ص249.)، كقول الشاعر [الرَّجز]:

نحنُ اللذون صَبّحُوا الصَّباحَا يومَ النُّخَيلِ غارةً مِلْحَاحا.

كما روي أنّ بعض هذيل يقولون (اللاءون) لجماعة الذكور رفعًا، و(اللائين) نصبا وجرًّا (كريم ، 1996، المقتضب في لهجات العرب، ص159.)، ومن شواهد قول أحد الشعراء الهذليين [الوافر]:

هُم اللاءون فكُّوا الغِلَّ عَنّي بِمرٍو السّابحاتِ وهُم جَناحي.

والظاهر أنّ هذه اللهجات التي اختلفت في الاسم الموصول خطًّا وسمعًا تعود إلى قبائل معينة حصرها النحاة عند بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة، وعقيل وهذيل، وقد تعددت تفسيرات النحاة لهذا الاستعمال، فمنهم من جعل حذف النون من الاسم الموصول راجعا إلى طلب الخفة وهو ما نراه في قول الفراء: (...صارت الصلة عوضا عن النون ، وهم يحذفون ممّا طال في كلامهم) (السيوطي، همع الهوامع ، ج1، ص168.) ،وقال ابن الشجري: (فإنْ ثنيت الذي ففيه ثلاث لغات: اللذان بتخفيف النون واللذانّ بتشديدها، والتشديد لغة قريش، واللّذان بحذف النّون ...هذا قول الكوفيين، وقال البصريون إنّما حذفت النون لطول الاسم بالصلة) (ابن الشجري، 1992، أمالي ابن الشجري ، ج3، ص55.). ومنهم من اعتبر هذا الاستعمال لغة ولم يحدد قبيلتها، وبعضهم اعتبره ضرورة شعرية .

4.2. ذو الطائية :

ترد (ذو) اسما موصولا على لغة طيء وهو ما ذهب إليه ابن الطراوة النحوي (المرادي، 1987، الجمل التي لها محل من الإعراب، ص441.)، نحو قولهم :" اذهبْ بِذي تسلم أو اذهبا بذي تسلمان واذهبْنَ بذي تسلمنَ..."، ونظيره في الشعر قول الشاعر[الطويل]:

فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقَيتُهم فَحسْبِي مِنْ ذُو عِندَهُم مَا كَفَانِيا (الأشموني، 2010، شرح الأشموني، ج1، ص142.).

وتستعمل ذو الطّائية اسما موصولا مشتركا بمعنى "الّذي" و"الّتي" وفروعهما بمعنى واحد، فتقول: " رأيت ذو جاءك، وذو جاآك، وذو جاءوك، وذو جاءتك، وذو جئْنك، بلفظ واحد للمذكّر والمؤنث " (الأزهري، 1968، تهذيب اللغة، ج15، ص45.).

5.2. الأسماء السّتّة :

الأصل في استعمال الأسماء الستة أنّها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وللنّحاة مذاهبُ عديدةٌ في إعراب الأسماء السّتة، فذهب كثيرٌ من النّحاة ومنهم ابن بابشاذ (ت496ه) إلى أنّ هذه الأسماء معتلّة محذوفة اللّام وهي معربة بالحروف النيابة عن الحركات، وعلّة هذا كلّه أنّها إذا صُغِّرت أو كسرت عادت إليها لامها فأعربت بالحركات، نحو: هذا أُخَيُّهُ، وأُبَيُّهُ، وفُوَيْهُهُ، وذُوَيُّ مالٍ (ينظر، ابن بابشاذ، دس، شرح المقدمة المُحسبة، ج1، ص123.)، وفي التكسير تعرب أيضا بالحركات، نحو: آباؤُه ، وإخوتُه... وعلّل ابن الخشّاب(ت 576ه) إعرابها بالنيابة بقوله:" هي أسماءُ معتلَّة ومضافةٌ، وإذا أُفرد منها ما يجوزُ إفرادُه لحقت بحكم الصّحيح في الإعراب " (ابن الخشاب، 1972، المرتجل في شرح الجمل، ص54.)، بمعنى أنّ لفظ أخوك وأبوك ...تصبح في حالة إفرادها أخٌ وأبٌ، وحمٌ، وفمٌ.

وذهب الكوفيون إلى أنّها معربةٌ من مكانين بالحُروف والحَركات الّتي قبلها، فإذا قلت: (هذا أخُوكَ)، فهو مرفوعٌ، والواو علامة الرّفع والضّمة التي قبلها، وإذا قلت: رأيت أخاك فالألف علامة النّصب والفتحة التي قبلها، وإذا قلت: مررت بأخيك فاليّاء علامة الجر والكسرة التي قبلها (ابن يعيش، دس، شرح المفصل، ج1، ص154.)، ومنهم من قال: إنّ في هذه الأسماء نقلا وقلبًا في آنٍ واحدٍ، ففي الرّفع نحو:(هذا أخوك)، أصله "أَخَوُكَ "، فنقلت الضّمة من الواوِ إلى الخاءِ، وفي النّصبِ، (رأيتُ أَخَوَكَ)، فأصبحت أخاك، بقلبِ الواو ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وفي الجرّ(مررت بأخوِك)، فنُقلت كسرة الواو إلى الخاءِ، ثمَّ قُلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وهو رأيٌ على ما يبدو فيه كثير من التّكلف، لا حاجة به.

وكان الرَّبَعيُّ(ت420ه) يميل إلى هذا الرأي ويستحسنُه كثيرًا (ابن بابشاذ، ج1، ص122.)، وحكي أنّ بعض العرب يقولون: هذا أباك، ورأيت أباك ومررت بأباك، فيجعلونه اسما مقصورا، كقول الشّاعر[الرجز]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايتاهَا .

ومنه في المثل: (مُكْرهٌ أخَاك لا بطل) (الميداني، 1955، مجمع الأمثال، ج2، ص131.)، والأخ أحد الأسماء السِّتة المعربة بالواو والياء والألف، وحذفت لامه اعتباطا كالأب، ويقال: أخو كدلو، ويعرب مقصورا كهذا المثل، فلفظ أخاك مبتدأ مرفوع بالضّمّة المقدّرة على الألف.

وخلاصة القول: أنّ الرأي الذي اعتبر الأسماء معربة إعرابا تقديريا فيه شيء من التّكلف، والأحسن إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات، وهذه النيابة تعدُّ علامة من علامات الإعراب، أي: تعرب بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرًّا، وهو رأي فيه من اليسر والسهولة ما لا يخفى.

6.2. إنّ وأخواتها:

الثابت في هذا الباب هو مجيء اسم أنّ وأخواتها منصوبا وخبرها مرفوعا، إلّا أنّ هناك شواهدَ نحوية عديدة حوتها كتب النحو على نصب الجزئين معًا ببعض هذه الأحرف. قال العجاج في أراجيزه،[الرجز]:

يَاْ لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا (سيبويه، ج2، ص142.)

وقال شاعرٌ آخرُ،[الطّويل]:

إذا اسْوَدَّ جنْحُ اللَّيلِ فَلْتأْتِ،وَلتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافا، إنَّ حُرَاسَنَا أُسْدَا (ابن هشام ، 1996، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص46).

وقال آخرُ،[الوافر]:

فَليْتَ اليَوْمَ كَانَ غِرَارَ حَوْلٍ وَلَيْتَ اليَوْمَ أَيّاْماً طِوَالَا.

وقال آخر، [مجزوء الخفيف]:

ليتَ هَذَا اللَّيْلَ دَهْراً لا نَرَى فِيْهِ عَرِيبْا

وقول آخر،[الرّجز]:

كَأَنَّ أُذُنَيه إذَا تَشَوَّفَا قَادِمةً أو قَلَماً مُحَرَّفا .

وحكى الكسائي:" ليْتَ الدَّجاجَ مُذبَّحًا" (أبو حيان، 2008، التذييل والتكميل، ج5، ص30.)، ومنه وُرُود معموليْ إنّ منصوبين كقوله تعالى: ﴿كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾، [سورة المعارج /15]، ورُوي في الحديث:" إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِيْنَ خَرِيْفًا " (النيسابوري، 2006، صحيح مسلم، مج2، ص112.)، ويُروى:"...لسبعون خريفاً"، وجاء في المثل:(ليت القسيَّ كُلَّها أرجلا) (الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص187.). والثابت أنّ نصبَ الجزأين في معمولي الأحرف المشبّهة بالفعل هي لغة جماعة من تميمٍ، وهم قومُ رؤبة بن العجاج، وقد أثبتها ابن سلام الجمحي في طبقات فحول الشُّعراء، حيث قال: (سمعتُ أبا عون الخرمازي يقول ليت أباك منطلقاً، وليت زيدا قاعدا) (الجمحي، 1974، طبقات فحول الشعراء، ج1، ص79.)، وأبو عون هذا كما رُوِي عنه نشأ في قوم العجاج، هذا وقد نسبها أبو حنيفة الدينوري(ت282هـ) إلى تميمٍ عامَّةً.

وما هو جدير بالذكر أنّ هناك شواهدَ جاء فيها اسم أنّ مرفوعا على غير الأصل النحوي كقول الشاعر[الطويل]:

فليْت ابنَ جَوَّاب من النّاس حظنا وأنَّ لنا في النَّار بعد خلُودُ .

حيث وقع اسم أن "خلود" مرفوعا، وفسر البصريون هذا الشاهد على وجود ضمير الشأن في أنّ، أمَّا الكوفيون فيرون أنّها بطلت عن العمل، فقد حكى الكسائي والفراء(إنَّ فيك زيدٌ راغِبٌ)، وقالا بطلت إنّ لما تباعدت (ثعلب، مجالس ثعلب، ج2، ص65.).

ومن خلال ما سبق عرضه في هذا الباب يتبين أنّ هذه الاستعملات لهجية ولا دخل للضرورة فيها.

7.2. اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل :

قد تلحق الفعل علامة الجمع أو التثنية ليدل على أنّ الفاعل الظاهر بعده جمع أو تثنية، وهي لغة أكلوني البراغيث وعُزيت لقبيلة طيء، وأزد شنوءة، وبعضهم عزاها إلى لبلحارث بن كعب (ابن عقيل، 2009، شرح ابن عقيل، ج1، ص372.)، وسمّاها ابن مالك لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة " (السيوطي، همع الهوامع ، ج2، ص257.)، قال سيبويه: (...واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، ضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة " وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث) (سيبويه، ج2، ص40.)، ومن الشواهد التي تقدمها كتب النحو قولُ أميّة بن أبي الصلت الثقفي [المتقارب]:

يلُوْمُونَنِي فِي اشتِراءِ النَّخِيـْ ـلِ أهْلِيْ فَكُلُّهُم ألْوَمُ.

فهذا شاهد على اجتماع الاسم الظاهر (أهلي) مع الضمير المتصل واو الجماعة في الفعل يلومون، ومن شواهده الشعرية قول الفرزدق [الطويل]:

ولكِنْ دِيافِيٌّ أبُوهُ وأمُّهُ بِحَورانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أقَارِبُهْ.

وبيت الفرزدق شاهد على ما نحن فيه؛ حيث اجتمع الاسم الظاهر(أقاربُه) مع النون في الفعل يعصرن، والفرزدق من الشعراء الذين يشهد لهم بالفصاحة حتى قيل: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلثُ اللغة، ولضاع نصف أخبار الناس، وقال شاعر آخر [الرجز]:

ألفيتَاْ عَيْنَاْكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَولَى لك ذَا واقِيَه .

والجدير بالذكر أنّ النحاة خرجوا هذه الأساليب تخريجات عديدة حتى تتناسب وقواعدهم النّحوية، فذهب بعضهم إلى أنّ واو الجماعة أو نون النسوة هي ضمائرُ في محل رفع فاعل، أمّا الاسم الظاهر فهو بدل (إبدال اسم من ضمير)، أو هو مبتدأ مؤخرٌ، وذهب آخرون إلى القول: إن واو الجماعة ونون النسوة ما هي إلا علامات للجمع مذكرا أو مؤنثا، ويكون الاسم الظاهر هو الفاعل، وهذا الرأي الأخير فيه من التكلف ما لا يخفى، والقاعدة العامة المعروفة هي إفراد الفعل إذا وليه مثنى أو جمع، وهي اللغة المشهورة والفصحى؛ لأنّ الضمير يعود على ما قبله، ولا يوجد قبل الاسم في هذه التراكيب اسم يعود عليه الضمير.

8.2. استعمال التثنية بالألف في الرفع والنصب والجر :

يرفع المثنى بالألف وينصب ويجر بالياء، وهذا هو المشهور في بابه عند الجمهور، ولكنّ بعض القبائل خالفت هذه القاعدة، وألزمت المثنى وما يلحق به الألف في جميع أحواله رفعا ونصبا وجرا، نحو: جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما (ابن عقيل، ج1، ص51.)، ومررت بالزيدان كلاهما، ونسبت هذه الظاهرة إلى بن حارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وبني العنبر وبني هجيم وعذرة وبطون من ربيعة وبكر بن وائل ومراد، ومنها قول الشاعر[الطويل]:

تَزَوَّدَ مِنَّا بين أُذْناه طعنةً دَعَتْهُ إلى هابي التُّرابِ عَقيمِ .

وقال آخر[الطويل]:

فأطرقَ إطراقَ الشُّجَاعِ ولو يَرى مَساغا لنابَاه الشُّجاعُ لصما.

وبعض العرب ترفع المثنى بالضمة المقدرة على الألف، وقد حكى الشيباني ضم نون التثنية مع الألف، كقول بعض العرب (هما خليلانُ) (الأشموني، ج1، ص69.)، ونظيره في الشعر أيضا قول الشاعر [الرجز] :

إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجد غايتاها .

ومنه في أشعار العرب [الرجز]:

يَا أَبَتَا أَرَقَنِي القِذانُ فالنَوْمُ لا تألَفُهُ العَيْنَانُ

وخرج عليها قراءة قوله تعالى:﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم ﴾،[سورة طه/ 63]، (كريم، المقتضب، ص152.)، وقد قرأ أبو عمرو واليزيدي وسعيد بن جبير والأعمش (عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، ج4، ص90.)... (هذين) وحينئذ لا شاهد لما نحن فيه.

9.2. جر اسم لعلَّ :

لعل تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولكنْ بنو عقيل يخالفون جمهور العرب فيجرون بها الاسم الواقع بعدها (ابن عقيل، ج3، ص4.)، ومنه قول الشاعر[الطويل] :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرةً لعلَّ أَبِي المِغْوَارِ منك قريبُ.

وقال آخرُ[الوافر]:

لعَلَّ اللَّهِ فضَّلكم علينا بشيء أنّ أمّكم شريمُ (كريم، المقتضب، ص157.)

وثبت عن بعض العرب حذف لامها الأولى (ابن عقيل، ج3، ص5.)، وقد أنشد الفراء [الرجز]:

عَلَّ صُروفِ الدَّهرِ أو دُولاتها يُدِلْنَنَا اللَّمَّة من لَمّاتها.

10.2. جعل المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا:

هناك بعض الشواهد الشعرية ورد فيها المنصوب مرفوعًا، كقول حذيفة بن أنس [الطويل]:

بَنُو الحربِ أرْضعنا بها مقمطرّة فَمَنْ يلقَ منَّا يَلْقَ سِيدٌ مدرب

فهذا البيت الشاهد فيه هو مجيء لفظ سيد مرفوعا على غير الأصل، لأنه مفعول به والمفعول به من باب المنصوبات، لذا فإن هذا الشاهد يعتبر من اللهجة لا من الضرورة الشعريّة، لأن لفظ سيد بالضم أو بالفتح لا يغير من وزن البيت فهو باق من بحر الطويل، أمّا باب جعل المرفوع منصوبا فقد أوردت مصادر النحو عددا من الشواهد الشعرية وقع فيها الترخص في الإعراب كأن يأتي الفاعل منصوبا، ولو أنّ الأصل في الفاعل الرَّفعُ، ونصبه في النَّثر قليلٌ لا يقاس عليه، وحُكي:" خرق الثّوبُ المسمارَ"، و"كسر الزّجاجُ الحجر"، بشرط أمن اللَّبس، ومن النحاة الذين أجازوا هذا التركيب بشرط أمن اللّبس ابن الطراوة النحوي الأندلسي فقال:"إذا فُهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت" (ابن أبي الربيع، 1986، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص263.)، ومن نظائره في الشعر قول الشاعر [الخفيف]:

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لمشُؤمُ كيْفَ مَنْ صَادَ عقْعَقَانِ وبُوْمُ.

والأصل أن يقال: صاد عقعقين وبومًا، وفيه وقع المفعول "عقعقان" مرفوعا، وعطف لفظ "بوم" عليه، وحقهما النّصب، لأنّه عرف أنّهما مصيَّدان، وقد يكون الشاعر استعمل لفظ عقعقان في المثنى على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله ، ولفظ بوم التقدير فيه: ومعهما بوم، وقال الأخطل [البسيط]:

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُون قَدْ بَلغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَت سَوْآتِهِم هَجَرُ

أراد بلغت نجرانَ سوآتُهم أو هجرَ، لأنَّ البلدان لا تنتقل، على عكس سوآتهم، فالشاعر للضرورة جعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا، وهذا في ما لا يشكل معناه، فلو نصب هجر لوقع في الإقواء وهو عيب من عيوب القافية، فالبيت الذي قبله جاء رويه مضموما، وهو[البسيط]:

قَوْمٌ تَنَاْهَتْ إلَيْهِم كلُّ مُخْزِيَةٍ وَكُلُّ فَاْحِشَةٍ سُبَّتْ بِهَا مُضَرُ.

لقد جعل ابن هشام شواهد نصب الفاعل ورفع المفعول من ملح كلام العرب فقال:" من ملحِ كلامهم تقارض اللَّفظين في الأحكام" كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس (ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص112.)، والظاهر أن النحاة لم يذكروا اسم القبيلة التي تستعمل هذا الاستعمال، واكتفوا بالقول: إنها لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله.

11.2. متى:

تكون حرفا بمعنى (من) أو (في)، وذلك في لغة هذيل، يقولون: " أخرجها متى كمِّه؛ أي: من كمه (ابن عقيل، ج3، ص5.)، ومن شواهده قول الشاعر [الطويل]:

شَرِبْنَ بماءِ البحْرِ ، ثُمّ تَرفَّعَت متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيْجُ.

فلفظ لجج جاء مجرورا بمتى، لأنَّ متى عند هذيل تستعمل أحيانا حرف جر، وهذا لا يعني أنها دائما عندهم تكون حرف جر بل تستعمل للاستفهام كذلك عندهم، وهذا الشاهد يدل على أنّها تستعمل للجر في أحوال قليلة وأمثلة معدودة.

12.2. حذف النون في الأفعال الخمسة بغير جازم أو ناصب :

وردت شواهد شعرية وقعت فيها الأفعال الخمسة محذوفة النون بلا جازم أو ناصب (ابن عصفور، 1980، ضرائر الشعر، ص109.)، قال أيمن بن خريم من بني أسد [المتقارب]:

وإذْ يغضبُوا النَّاس أموالهم إذا ملكُوهم ولم يغضبُوا.

وقيل أيضا [السريع]: والأرض أورثت بني آدما ما يغرسوها شجرا أياما.

والأصل النّحوي الصحيح هو أنّ الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتجزم و تنصب بحذفها، والراجح أنّ حذفها يعود للضرورة الشعرية.

13.2. جزم الفعل المضارع :

قد تحذف لام الطلب الجازمة للفعل المضارع، فتعمل مضمرة تشبيها لها بأنْ إذا عملت مضمرة، وشاهده قول الشاعر [الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا .

والتّقدير في هذا الشاهد: لتَفْدِ نفسك كلُّ نفس، وهناك شواهد أخرى لهذا الباب منها قول مُتمّم بن نويرة [الطويل]: عَلى مِثل أصْحَاب البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي لكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يبكِي من بَكى.

والتقدير: لِيبْكِ (سيبويه، ج3، ص8.)، والظاهر أنّ جزم الفعل المضارع بلا أداة قد عدَّه النحاة ضرورة شعريّة لا لهجة من لهجات العرب، لأنّ الأصل في أدوات الجزم أنها لا تجزم إلا ظاهرة، وما لجوء الشاعر إلى الجزم بلا أداة إلا من قبيل الضرورة.

وهناك في هذا الباب ظاهرة التسكين في حركة الإعراب كقول جرير[البسيط] :

سِيْرُوا بَني العَمّ فَالأهْوَازُ مَنْزِلُكُم ونَهْر تيرَى ولا تعرِفْكم العَربُ.

والشاهد في هذا البيت مجيء الفعل تعرفكم ساكن اللام (الفاء في تعرفكم)، وكأنه مجزوم بلا أداة جزم، وهذا البيت خرج عن الأصل للضرورة الشعرية لا للهجة، لأن الشاعر لو جاء بفاء الفعل تعرفكم مضمومة على الأصل لاختل له الوزن والبيت كما هو ظاهر من بحر البسيط .

وقد ذكر في هذا الباب أيضا بعضُ الكوفيين وأبو عبيدة الجزم بأن المصدرية (ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص38.)، وقيل بأن هذا لغة لبعض بني صباح من ضبّة ومن ذلك قول امريء القيس [الطويل]: إِذَا مَا غدوْنَا قال وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعضلوا إلى أنْ يأتنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ.

وقال جميل بن معمر [الطويل]:

أحَاذِرُ أنْ تعلَمْ بها فتردّها فتتركها ثِقْلا عليَّ كما هيا.

فالفعلان (يأتنا تعلم) جاءا مجزومين بأنْ، واختلف النحويون في تعليل هذه الظاهرة بين اللهجة المنسوبة إلى بني صباح؛ وبين الضرورة الشعرية، هذا وقد أرجع الجرجاني في الوساطة هذا الاستعمال إلى أغاليط الجاهليين (الدرة، دس، فتح القريب المجيب، ج1، ص61.)، وبهذا يظهر أنّ الجزم بأن المصدرية اختلف فيه النحاة بين الضرورة واللهجة.

14.2. الفعل المتعدي :

هناك أفعال في العربية تتعدى إلى مفعولين، واختلف في استعمالها فمرة تتعدى إلى الأول بنفسها؛ وإلى الثاني بحرف الجر وهي لغة الجمهور، نحو: زوجته بهند واستغفرَ اللهَ من الذنب...، وبه نزل الذِّكر الحكيم، قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾، [سورة يوسف / 97]، وهناك استعمال آخر لها أيْ: تتعدى إلى المفعولين بنفسها (سيبويه، ج1، ص38.)ونظيره قول الشاعر [البسيط]:

أستَغفِرُ اللّهَ ذَنباً لسْتُ مُحْصِيهُ رَبَّ العباد إليْهِ الوَجهُ والعمَل.

وقال الفرزدق[الكامل]:

مِنَّا الذي اخْتيرَ الرِّجَالَ سمَاحةً وجُوْدًا إذا هَبَّ الريَاحُ الزَّعازِعُ.

وهذا الاستعمال خاص بلغة هذيل (الطيب، دس، من لغات العرب لغة هذيل، ص349.) أو بني دارم من تميم وهو ما أثبته ابن يعيش في معالجة الشاهد الثاني بقوله: (البيت للفرزدق والشاهد فيه حذف من، والمراد من الرجال...على أنّه قد حكى ابن العرابي عنهم : مررت زيدا) (ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص51.)، أمّا سيبويه فلم ينسب هذه اللغة إلى قبيلة معينة حيث قال:"... وليست

استغفر اللهَ ذنباً، وأمرتُك الخير، أكثر في كلامهم جميعا، وإنّما يتكلَّم بها بعضهم" (سيبويه، ج1، ص38.)، وذهب العيني (ت855ه) إلى أنَّ هذا الاستعمال يدرج في باب نزع الخافض، وهي من قبيل قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا...﴾،[سورة الأعراف/155]. أيْ: من قومه (العيني، المقاصد النحوية، ج2، ص415.).

15.2. الجزم بإذا الظرفية الشرطية:

الجزم بإذا حملا لها على "متى" هي لغة لبعض العرب (ثعلب، مجالس ثعلب، ج2، ص74.)، فقد أنشد الفراء قول الشاعر [الكامل]:

واستغن ما أغناك ربك عن الغنى وإذا تصبْك خصاصة فتجمَّل.

وقال الفرزدق [البسيط] :

تَرفَع لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارَاً إذَا خَمَدَتْ نِيْرَانُهُمْ تَقِدِ.

وقال آخر [مجزوء الكامل]:

وإذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا لَا يثْنِنَا بُخْلٌ ولا جُبْنُ.

والأصل في إذا الظرفية الشرطية أنّها غير جازمة ومن القبح الجزم بها في غير الضرورة بينما " متى" إنْ لم تقع استفهامية فإنّها قد تقع شرطية جازمة مبنية على الظرفية، والمعنى في الشاهد الأول: (متى تصبْك خصاصة فتجمل)؛ فعل الشرط جاء مجزوما بإذا التي بمعنى متى الشرطية، وجوابها مقترن بالفاء الرابطة لجواب الشرط، أمّا في الشاهد الثاني فالتقدير: متى خمدت نيرانهم تقد، فجواب الشرط جاء مجزوما بإذا الظرفية (على غير الأصل) حملا لها على متى الشرطية.

وقد اتفق أكثر النحاة على أنّ الجزم بإذا خاص بالشعر للضرورة، غير أنّ الفراء(ت207ه) يرى أنّ الجزم بها لهجة (نفسه، ج2، ص74.)، وابن مالك يرى أنّ استعمالها في النثر نادر وفي الشعر كثيرٌ، وجعل من قول قوله –صلى الله عليه وسلم – لعليٍّ وفاطمةَ رضي الله عنهما شاهدا:(إذا أخذتما من مضاجعكما تكبِرا أربعا وثلاثين، وتسبِحا ثلاثا وثلاثين، وتحمدا ثلاثا وثلاثين) (ابن مالك، 1990، شرح التسهيل، ج1، ص237.).

16.2. نداء الاسم المحلى بـ" أل":

وردت شواهد في النحو جمع الشاعرفيها بين أداة النداء "يا" وبين الاسم المحلى بالألف واللّام، وفيه خروج عن الأصل اللغوي كقول الشاعر [الرّجز]:

فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أنْ تكْسِبَانِي شَرَّا.

وقال آخر [البسيط] :

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ الذِي عَرَفْتَ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ.

فهذا شاهد خرج عن أصل الاستعمال، والنحاة الكوفيون يجوزون نداء الاسم المحلى بـ"أل" في الاختيار (السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص47.)، أمَّا البصريون فهذا الاستعمال عندهم ضرورة لا لهجة عربية، والتقدير فيه " فيا أيُّها الغلامان"، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه" (ابن الأنباري، 1999، أسرار العربية، ص: 164.).

17.2. جواز كسر نون جمع المذكر في لغة الشعر:

الثابت في الاستعمال العربي الفصيح أنّ نونَ جمعِ المذكر تأتي مفتوحة، أمّا نون المثنى فتأتي مكسورة، وهذا للفرق بينهما (نفسه، ص65.)، وقد نقل النحاة أنّ كسر نون جمع المذكر – على غير الأصل – تكون في لغة الشعر، وقد جاء في شرح ابن عقيل أنّ كسرها شذوذ، حيث قال:(وليس كسرها لغة، خلافا لمن زعم ذلك) (ابن عقيل، ج1، ص59.)، وفي شرح الأشموني أنّ كسرها لغة، حيث قال: (يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغةً) (الأشموني، ج1، ص67.)، ومن شواهد هذا الاستعمال قول جرير[الوافر]:

عَرِيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةَ ليْسَ مِنَّا برِئْتُ إلى عُرَينَة من عرِيْنِ.

عَرَفنا جَعْفَرًا وبَنِي عُبَيد وأنْكرْنَا زَعَانِفَ آخَـرِيْنِ (جرير، دس، الديوان، ص429.)

وبهذا يظهر أيضا في هذا الباب اختلاف النحاة في تمييزهم لهذه الشواهد بين اللهجة والضرورة.

18.2. رفع خبر كان:

الثابت في هذا الباب مجيء اسم كان وأخواتها مرفوعا وخبرها منصوبا، إلّا أنّ هناك شواهدَ مبثوثة في مصادر النحو لم تأتِ على أصل هذا الباب، فقد رُوي عن بعض بني أسد وقيس وبني عبس أنّهم يقولون: كان فلانٌ قائمٌ (غالب، لهجة قبيلة أسد، ص209.)، وقد ورد في الشعر العربي أكثر من شاهد على رفع خبر كان، قال العجير السلولي [الطويل]:

إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِت وآخَرُ مُثْنٍ ، بِالذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ.

وقال شاعر من بني عبس [الوافر]:

إذَا مَا المَرْءُ كَانَ أَبُوْهُ عَبْسٌ فَحَسْبُك مَاْ تُرِيْدُ مِنَ الكَلَامِ.

وقال سحيم عبد بني الحسحاس [البسيط]:

أَ مِنْ سُمَيَّة دَمْعُ العَيْنِ مَذْرُوْفُ ؟ أمْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ اليوْمِ مَعْرُوْفُ.

فهذه شواهدُ على قلّتها تبين أنّ بعضا من العرب ترفع خبر كان، وقد عوملت "ليس" معاملة "كان" في بعض أشعار العرب؛ إذ ورد خبرها مرفوعًا ومن شواهده قول الشاعر [البسيط]:

هي الشِّفاءُ لدائِي لَو ظَفِرْتَ بِها ولَيسَ مِنْهَا شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ.

لقد تأوّل كثير من النحاة البصرين شواهد هذا الباب ومن تأويلاتهم أنّهم عدُّوا (كان) ناقصة في مثل هذه الاستعمالات، واسمها ضمير الشَّأن، وخبرها الجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر وهما الاسمان المرفوعان بعد كان أو ليس، وهذا التخريج الذي استند إليه نحاة البصرة لم ينظر إلى هذا الاستعمال على أنّه ظاهرة لهجية كانت معروفة في قبائل قيس وبني عبس ...بل سخر النحاة هذا الاستعمال لقاعدة نحوية تعتمد على تقدير ضمير في كان على أنه اسمها، وأغلب الظن أن رفع خبر كان يمثل مرحلة ضاربة في القدم لم يتيسر لها العيش وسط غلبة العربية الفصحى (نفسه ، ص210.).

19.2. جمع المؤنث السالم:

استعمال الفتحة بدل الكسرة في جمع المؤنث السالم على غير المألوف ظاهرة برزت في بعض الأشعار العربية، والأصل في جمع المؤنث السالم نصبه بالكسرة النيابة عن الفتحة، فالعربُ حملت النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، ووجب أيضا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع (ابن الأنباري، أسرار العربية، ص69.)، وقد وَردَ عن بعض العرب كما قال الكسائي:(كسمعت لغاتَهم) بفتح التّاء، ورأيت بناتَك كما حكاه ابن سيده (الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص71.)، والشاهد على هذه القضية هو لفظ (ثبات) التي تعني الجماعات المتفرقة، وقد ورد هذا اللفظ منصوبا بالفتحة مع أنه من قبيل الجمع بالألف والتّاء، وشاهده قول أبي ذؤيب[الطويل]:

فلمَّا جلاها بالأيَامِ تحيَّزَتْ ثُباتًا عليها ذلُّها واكتئابُها.

وهذا الشاهد يدرج في باب اللهجة لا في باب الضرورة الشعرية، لأنّ البيت من بحر الطويل، ويمكن أن تقع لفظة "ثبات" مجرورة بالكسرة النيابة عن الفتحة أي: بدون تنوين لفظ ثبات بالنصب، على أن تكون التفعلة الأولى من عجز البيت (ثُباتِ = فعولُ) فتأتي مقبوضة عروضيا بحذف خامسها الساكن، والثابت في القرآن الكريم أنّها جاءت مجرورة بالكسرة لا بالفتحة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعٗا﴾، [سورة النساء / 71].

20.2. مجيءُ اسم كان نكرةً وخبرها معرفة:

وردت شواهد في كتب النحو على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة على غير المألوف، كقول حسّان بن ثابت، [الوافر]:

كَأنَّ سبيئةً مِن بَيْت رَأسِ يَكُوْنُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ. (حسان بن ثابت، 2006، الديوان، ج1، ص16.)

وهناك شواهدُ أخرى قد يستأنس بها في هذا المقام، كقول الشَّاعر،[الطّويل]:

أَسَكرانُ كان ابنَ المَراغة إِذْ هَجَا؟ تَمِيْماً بِبَطْن الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ.

وقال آخرُ،[الوافر]:

فَإنَّك لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ.

وقال آخرُ،[الوافر]:

قِفِيْ قَبْلَ التَّفرُّق يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا.

وقيل وهو من [الوافر]:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبُّكَ أَمْ جُنُونُ.

وقد اختلف النّحاة في هذه المسألة، فحملها بعضهم على الضَّرورة الشِّعرية وهو رأي سيبويه، وأبو جعفر النّحاس(ت338ه)، وكثيرٌ من النُّحاة، قال سيبويه:" اعلمْ أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشتغل به كان لمعرفة؛ لأنَّه حدُّ الكلام لأنّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيدا .... وقد يجوز في الشّعر وفي ضعف الكلام، حملهم على ذلك أنَّه فعلٌ بمنزلة ضرب" (سيبويه، ج1، ص47.)، وقد ذكر الآلوسي(ت1342ه) هذا التّركيب في ضرائره، فقال:" وحسّن

الضرورة فيه ثلاثة أوجهٍ: أحدها أنّ النّكرة قد قربت من المعرفة بالصّفة، والثّاني: أنّ المصدر جنسٌ، فمَفَادُ نكرتِه ومعرفتِه واحد، والثالث: أنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى" (ينظر، الآلوسي، الضرائر، ص234.)، وأدخل ابن هشام هذه التّراكيب في باب القلب الذي هو نوع من فنون التَّصرف في الكلام (ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص208.)، وقد أجاز ابن مالك هذه المسألة بشرط حصول الفائدة (ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص356.).

وخلاصة القول في هذا الباب: أنَّ مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، لا يعدو أن يكون ضرورة من ضرورات الشّعر، أو أن تكون هذه الشواهد الشعرية قد توفرت على مسوغات الابتداء بالنَّكرة ففي قولهم:" أَظَبْيٌ كَانَ أُمَك"، و" أَسَكرانُ كان ابنَ المَراغة "، فالمسوغ هو الاستفهام بالهمزة الدّاخلة على النّكرة، وفي قولهم :" وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْك الوَدَاعَا "، فالمسوغ هو تخصيص النّكرة بالوصف بشبه الجملة من الجار والمجرور (منك)، وبهذا التخريج لا تخرج عن حدود المألوف.

خاتمة:

وصفوة القول في نتائج هذا البحث هي:

- إنَّ كثيرا من الشواهد الشعرية التي عالجها النحاة القدماء في مؤلفاتهم أغفلوا فيها اسم القبائل المتحدثة بها إلا ما ندر منها، ولعل هذا الأمر راجع إلى اهتمامهم بمبدأ الاطراد في اللغة دون الاهتمام كثيرا بأمر اللهجات العربية في دراسة الشواهد.

- إنّ الباحث في هذا الموضوع يجد نفسه مشتّت الذهن بين كتب النحو واللغة والتفسير والقراءات القرآنية والشروح الشعرية، والنوادر النحوية، ولو أفرد علماء العربية قديما مؤلفات مستقلة لدراسة اللهجات العربية وهم أقرب عهدا وأوثق اتصالا وسماعا بها لسهل علينا تتبع أمر هذه اللهجات التي خالفت القواعد النحوية التي أرساها علماء النحو، يضاف إلى هذا كما أشرنا اختلاف النحاة في معالجتهم للشواهد الشعرية بين أن تكون خاضعة للغة قبائل معينة أو أن تكون خاضعة لمبدأ لضرورة الشعرية.

- الرواة قديما لو تمكنوا من ناصية التّدوين لوصلنا علمٌ غزير في هذا المجال، و لاستطعنا أنْ نتعرف على التطور التاريخي للهجات العربية المستعملة قديما، وكيف انمحت وأصبحت شاذة ولم تستطع أن تفرض نفسها في الاستعمال العربي الفصيح والأكثر استعمالا.

- إنّ كثيرا من الشواهد الشعرية التي حكم عليها النحاة بالشذوذ اللهجي عند بعض القبائل قد تعود عن آخرين لمبدأ الضرورة الشعرية، على أنّ كثيرا منها مجهول قائلها، وبعضها منحولة لسبب أو لآخر.

- شكلت الشواهد الشعرية المخالفة للمألوف ميدانا خصبا للنحاة من أجل إبراز قدرتهم على التحليل والتأويل، حتى يجدوا تفسيرات لما خالف الأصل النحوي الذي تمكن النحويون من إرساء دعائمه سلفا، لأنّ غياب التأصيل للهجات العربية وإن كان تقصيرا من القدماء إلا أنّهم استطاعوا بتخريجاتهم النحوية التي تقوم على العقل والمنطق أن يضفوا على الدرس النحوي شيئا من الحيوية والتفقه في كنه اللغة العربية واستخراج دقائقها ونفائسها.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- القرآن الكريم برواية حفص.
- الأزهري خالد بن عبد الله. (2000 م). شرح التصريح على التوضيح. ط1. تح. محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الأشموني، نور الدين علي. (2010 م) شرح الأشموني. ط2. تقديم. حسن حمد. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الآلوسي، محمود شكري. (1922م). الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. دط. شرح. محمد بهجة الأزدي. المكتبة العربية. بغداد.العراق.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات (1999 م). أسرار العربية. ط1. تح. بركات يوسف هبود. دار الأرقم للطباعة والنشر. بيروت.
(1997م). الإنصاف في مسائل الخلاف. د ط. تح. محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا . بيروت .
- ابن بابشاذ. (دس). شرحُ المقدّمة المُحْسِبَةُ. د ط. تح. خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية ، الكويت.
- ثعلب، أحمد بن يحيى (د س).ى مجالس ثعلب. دط. تح. عبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة.
- الجمحي، محمد بن سلام.(1974 م). طبقات فحول الشعراء. دط. تعليق. محمود محمد شاكر.دار المدني. جدة. المملكة السعودية.
- الجندي، أحمد علم الدين. (1983 م). اللهجة العربية في التراث. د ط. الدار العربية للكتاب. القاهرة.
- ابن جني، عثمان. (2012 م). الخصائص. د ط. تح .محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. القاهرة.
(2012م). سر صناعة الإعراب. ط2. تح. محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة. دار الكتب العلمية. بيروت .
- حسان بن ثابت. (2006م). الديوان. د ط. تح. وليد عرفات. دار صادر. بيروت.
- أبو حيان. (2008م). التَّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل. ط1. تح. حسن هنداوي. دار كنوز إشبيليا. الكويت.
(1985م)النكت الحسان. ط1. تح. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت.
(1993 م). تفسير البحر المحيط. ط1. تح. عادل أحمد وآخرون. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد. (1972م). المرتجل في شرح الجمل. دط. تح. علي حيدر. مجمع اللغة العربية. دمشق.
- الدرة، محمد علي طه. (د س). فتح القريب المجيب. ط2. مطبعة الأندلس. حلب. سوريا.
- الدمياطي، أحمد بن محمد البنا.(1987م). إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر. ط1. تح. شعبان محمد البنا. عالم الكتب. بيروت.

- الراجحي، عبده. (1996م). اللهجات العربية في القراءات القرآنية. دط. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- ابن أبي الرّبيع، عبيد الله بن أحمد (1986 م). البَّسيط في شرح جمل الزّجاجي. ط1. تح. عياد بن عبد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر. (1988 م). معجم القراءات القرآنية. ط2. مطبوعات جامعة الكويت.الكويت.
- ابن عصفور. (1980م). ضرائر الشعر. ط1. تح. السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر. القاهرة.
- ابن عقيل، بهاء الدين (2009 م). شرح ابن عقيل. ط 2. تح. محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين. (2001 م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. دط. تح. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1933 م). الكتاب. ط3. تح. عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة .
- الطيب، عبد الجواد. (دس). من لغات العرب لغة هذيل. دط. جامعة طرابلس. ليبيا.
- القطامي، عمير بن شييم(1960م). الدّيوان. ط1. تح. إبراهيم السمرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة. القاهرة.
- العيني، بدر الدين محمود.(2005 م). المقاصد النحوية. ط1. تح. محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت.
- غالب، علي ناصر(1989 م). لهجة قبيلة أسد. ط1. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. العراق.
- كريم، محمد رياض. (1996م). المقتضب في لهجات العرب. د ط. جامعة الأزهر.القاهرة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد (1990م). شرح التسهيل. ط1. تح. عبد الرحمن السيد. دار هجر. القاهرة.
- المرادي، الحسن بن قاسم. (1987م). الجمل التي لها محل من الأعراب والتي لا محل لها. دط. تح. طه محسن عبد الرحمن. دار الفكر العربي. بيروت.
(1992 م). الجنى الداني في حروف المعاني. ط1. تح. فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الميداني.(1955م). مجمَع الأمثال. دط. تح. محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية. دمشق.
- ابن هشام. (1996م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دط. تح. محمد محي الدين عبد الحميد.المكتبة العصرية. صيدا. بيروت .
- ابن الناظم، بدر الدين. (1998 م). شرح ألفية بن مالك. عبد الحميد السيد. دار الجيل. بيروت.